التوجه لتبني المعاملات المالية الاسلامية كمنهج لمواجهة الأزمات المالية

د. بوشنقير إيمان
جامعة عنابة

الملخص:

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على أهمية الدور الذي تقوم به البنوك التجارية الاسلامية. وذلك باحترام مبادئ الشريعة الاسلامية في معاملاتها.

وتركز هذه الدراسة على نقطتين هامتين: أولا أهمية التوجه للمعاملات المالية الاسلامية؛ ثانيا، مدى قدرة البنوك الاسلامية للتصدي ومواجهة الأزمات المالية.

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الاسلامية في معاملاتها في الفترة الحالية يشبه الى حد كبير المعاملات المالية في البنوك التقليدية، كما أنه لو تم تبني نظام البنوك الاسلامية بشكل أكبر لما حدثت الأزمة المالية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، المعاملات المالية، الأزمة المالية.

Abstract:

This Study aims to shed light on the importance of the role which is carried by Islamic commercial banks. That in respect principles Islamic law in its transactions.

This study has two focuses: First, it the importance of the orientation Islamic financial transactions. The second is the extent power of the Islamic banks for the challenge and confrontation of the crises financial. The Study concludes that Islamic banks in their transactions in the current period is very similar to financial transactions in conventional banks. If the Islamic banking system were adopted more, the financial crisis would not have taken place.

Keywords: Islamic banks, financial transactions, financial crisis.

المقدمة:

ظهرت البنوك التجارية التي تقوم بالمعاملات المالية البسيطة من احتفاظ الى تقديم لقروض منذ الزمن القديم، أي نشأت البنوك قبل عدة قرون، فقد كانت تستخدم وسائل متعددة منها ما يتماشى والشريعة الاسلامية ومنها ما يتعارض معها، أهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة مثلا (المعاملات الربوية).

فالبنوك تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث كما أنها تعد عصب الحياة الاقتصادية ومحركها الأساسي، وذلك من خلال تقديمها للخدمات، التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية، الاجتماعية والاقتصادية. فاليوم لا يمكن انكار دور البنوك في تسهيل التعامل بين الافراد والمجتمعات فهي تعتبر وسيط مالي يعمل على تنظيم الأدوار الاقتصادية لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي.

كما تقوم البنوك التجارية الإسلامية على الأسس والقواعد المستمدة من الفقه الإسلامي (الشريعة الاسلامية أي القران والسنة)، خاصة في جانب المعاملات المالية، وهي المشاركة والمضاربة للاستثمار المشترك، وإذا كان بحاجة للتمويل تكون الأدوات صيغ المتاجرة من البيع بالمرابحة والسلم والبيع بالآجل والاستصناع، وإذا كانت حاجة الممول للمنافع دون الأصول كانت الإجارة هي الأداة المناسبة وهناك عقود أخرى مساعدة مثل الرهن، الحوالة، الكفالة والوكالة. وتقوم هذه الأنواع من المعاملات المالية الاسلامية بدور جوهري في مواجهة الأزمات المالية والتقليل من المخاطر، كما تعد العودة إلى تبني منهج المعاملات المالية الاسلامية ضروري للتصدي للأزمات المالية التي ممكن أن تمس بالاقتصاد ككل.

ونتيجة لظهور العديد من الأزمات المالية التي مست اقتصاديات العديد من الدول التي تتعامل بالمعاملات المالية الربوية والتي لا تتبع مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية، من هنا ادرك العلماء، الفقهاء والمفكرون ضرورة الاستفادة من النشاط البنكي ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع الدين عامة والاسلام خاصة فبرزت فكرة البنوك التجارية الاسلامية.

- الاشكالية: على ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالي:

هل تتأثر البنوك الاسلامية التي تقوم بالمعاملات المالية القائمة على أساس الشريعة الاسلامية بالأزمات المالية؟

- الأسئلة الفرعية: للإجابة على الاشكالية السابقة يمكن استخلاص الأسئلة الفرعية الأتية:

1- لماذا يتم التوجه إلى المعاملات المالية الاسلامية؟

2- لماذا يعود نمو وانتشار البنوك الاسلامية؟

3- ما الذي يساعد على التصدي للأزمات المالية؟

4- كيف يمكن للمعاملات المالية الاسلامية أن تحقق التنمية الاقتصادية؟

5- كيف يتم التصدي للأزمات المالية وذلك بالاعتماد على المعاملات المالية الاسلامية؟

- الفرضيات: تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

1- المعاملات المالية الاسلامية هي أكثر المعاملات التي تقوم بها البنوك والتي تحقق الأمان الأكبر لحاملي المشاريع وذلك من حيث تماشيها ومبادئ الشريعة الاسلامية؛

2- يعود نمو وانتشار البنوك الاسلامية إلى تدين معظم أفراد المجتمعات الاسلامية؛

3- من بين أهم العوامل التي تساعد على مواجهة الأزمات المالية العودة الى تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية داخل البنوك التجارية؛

4- تتميز البنوك الاسلامية بأنها مؤسسات مالية متعددة الوظائف فهي تؤدي دور البنوك التجارية وبأنها لا تتعامل في الائتمان ولا تتعامل بالفائدة، إنما تقدم التمويل وفقا لصيغ مشروعة كالمضاربة، المشاركة، المرابحة وغيرها من وسائل الاستثمار الأخرى؛

5- يتم التصدي للأزمات المالية وذلك بالاعتماد على المعاملات المالية الاسلامية من خلال التركيز على تحديد القيم الحقيقية للممتلكات وليس القيم السوقية المالية فقط، بالاضافة الى عدم المخاطرة بشدة وذلك بأمل تحقيق عوائد كبيرة فهي تعتمد على الحكمة القائلة خير الأرباح ما قل واستمر.

- أسباب اختيار الموضوع: هناك أسباب عدة سمحت لنا باختيار هذه الاشكالية نذكر منها:
  - ✓ الفضول العلمي والميل الشخصي لهذا النوع من الدراسات نظرا للأحداث التي يمر بها اقتصادنا الوطني بعد أزمة انهيار أسعار النفط والبحث عن حلول وبدائل لتمويل الخزينة ومواجهة الأزمات المالية؛
  - ✓ الرغبة في اكتساب معارف في مجال جزء من البنوك الاسلامية وبالأخص المعاملات الاسلامية؛
  - ✓ إثراء الفكر برصيد من المعلومات حول العلاقة بين المعاملات الاسلامية والرقي بالاقتصاد الوطني والتصدي للأزمات المالية.

- أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الإلمام بالمعارف المرتبطة بعلاقة التوجه للمعاملات المالية الاسلامية بالنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة وذلك من خلال تشجيع الاستثمار، ومن جهة أخرى كيفية تصدي البنوك الاسلامية للأزمات المالية.

والبحث عن كيفية جعل هذه الأخيرة تأثر بشكل إيجابي على إستمرار التعامل بها، خاصة بعد ظهور الحاجة إليها.

- أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:
  - ✓ التعرف على طبيعة عمل البنوك الاسلامية والآليات المستخدمة للاستثمار فيها؛
  - ✓ محاولة إثبات المعارف النظرية المتعلقة بالمعاملات المالية الاسلامية من خلال الدراسة التطبيقية؛
  - ✓ بيان دور وأهمية البنوك الاسلامية في الوساطة المالية بوصفها احدى الصيغ الحديثة للاستثمار؛
  - ✓ ابراز أن التوجه للمعاملات الاسلامية يساعد على التصدي للازمات المالية.
- الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها هي:

- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، مجسدة في كتاب بنفس العنوان، الطبعة الأولى، الجزائر: مطبعة دار هومه، 2006.

حيث توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى:

- تختلف البنوك الإسلامية اختلافًا جذريًا عن البنوك التقليدية خاصة في صيغ التمويل، وذلك نظرًا لأسس التي تحكمها؛
- إن البلدان التي قامت بأسلمة كامل نظامها المصرفي لازالت تشوبها بعض بقايا التعامل الربوي من طرف بنوكها وتحت إشراف البنك المركزي فيها، وبالتالي يمكن التسليم بعدم و جود بنك مركزي إسلامي بكامل مواصفاته؛
- يجسّد بنك البركة الجزائري في علاقته ببنك الجزائر بعض الإشكالات التي يعاني منها بنك إسلامي يعمل في ظل رقابة بنك مركزي تقليدي، مثل تطبيق نسبة الإحتياطي القانوني، أو تعامل الأخير مع الأول كملجأ أخير للإقتراض، أو في كيفية حساب بعض المعدّلات التي تدخل ضمن القواعد الحذرة. لكنه في نفس الوقت لا يعاني من إشكالات تعاني منها بنوك إسلامية أخرى في نفس الوضع مثل تحديد نسب السيولة، أو تملك البنك لعقارات أو منقولات بأكثر من المسموح به في إطار عمله، أو مشكلة في السندات العمومية.

- منهجية الدراسة:

حتى يتم التمكن من الإجابة على إشكالية هذا الموضوع، والإلمام به واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وأسلوب دراسة حالة (spss) لتغطية الجانب التطبيقي في الدراسة.

سيتم التعرض في هذا الجزء من الدراسة الى تحديد مفهوم البنوك الإسلامية، كيف نشأت، وظائفها وخصائصها.

01- مفهوم البنوك الاسلامية:

تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية ونذكر أهمها:

- البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية، تستند في نشاطها الى مبادئ وأسس مستنبطة من الشريعة الإسلامية، تقوم بدور الوساطة المالية من خلال استقطاب الموارد المالية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفق صيغ وأدوات تمويلية تختلف عن الصيغ في نظيرتها التقليدية، بالإضافة إلى أداء مجموعة متنوعة من الخدمات البنكية وتهدف من خلال ذلك إلى تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي يخدم عجلة التنمية لصالح الأمة الإسلامية[1].
- تعرف البنوك الاسلامية على أنها مؤسسات مالية اسلامية تقوم بأداء الخدمات البنكية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الاسلاميه وأحكامها بهدف المساهمة في غرس القيم، المثل والاخلاق الاسلامية في مجال المعاملات المالية والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تشغيل الاموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للأمة الاسلامية[2].

02- نشأة البنوك الاسلامية:

يمكن توضيح مراحل ظهور البنوك الاسلامية في الدول العربية والغربية كما يلي:[3]

- جاءت الشريعة الاسلامية وحرمت الربا قبل أربعة عشر قرن، وانطلاقا من تحريم الربا ونتيجة للمشاكل المالية، ظهرت أهمية إعادة النظر في الهياكل المالية والنقدية والأدوات التمويلية في الدول الإسلامية. فبدأ التفكير المنهجي في بعض دول العالم الإسلامي لإنشاء البنوك الإسلامية منذ الأربعينيات من القرن العشرين. حيث أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة، ثم بعد ذلك أخذت باكستان الفكرة في عام 1950 وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع من الأغنياء بدون عائد (فائدة)، تم تعاود إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد، وعلى نفس النمط نشأت في الريف المصري بنوك ادخار محلية تعمل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية وبلا فوائد على الودائع لديها، لكن لم يكتب النجاح لتلك الفكرة لنقص الكوادر التي تعمل من أجل تسيير وأداء النشاط في مثل تلك المصارف الإسلامية فضلا عن عدم وجود أساس واضح للعمل في البنوك الإسلامية.
- كما عملت العديد من الدول الإسلامية على إنشاء بنوك إسلامية من هذا النوع مثل دولة قطر وكذلك دولة الكويت، المملكة العربية السعودية والجزائر. بل وكذلك انتقلت رؤوس الأموال العربية والإسلامية من أجل إنشاء هذا النوع من البنوك في الدول الغربية مثل بنك قبرص الإسلامي، المصرف الدولي الإسلامي-الدنمارك، بنك البركة الولايات المتحدة الأمريكية.
- أما على مستوى التعاون الدولي في عام 1975 تم إنشاء (البنك الإسلامي للتنمية) في جدة بالمملكة العربية السعودية برأس مال دول المؤتمر الإسلامي ويهدف هذا البنك الإسلامي بصفة أساسية إلى دعم المشروعات التنموية في الدول الإسلامية ودعم الحركة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومفرد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتقدم العون للمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.
- لقد استهوى النجاح الباهر الذي حققته البنوك الإسلامية كثيرا من المتعاملين والمودعين، مما استدعى إنشاء بنوك إسلامية في الدول غير الإسلامية كدار المال الإسلامي بسويسرا التي أنشئت في 1981/07/27 م، وبدأت نشاطها الفعلي في 01 جانفي 1982 م، والمصرف الإسلامي الدولي بالدانمارك الذي تحصل على الترخيص بتاريخ 17 فيفري 1983 م وكمجموعة البركة ببريطانيا سنة 1981م إلا أن العراقيل الكثيرة التي واجهت المجموعة أدت إلى إغلاقها من طرف البنك المركزي البريطاني سنة 1993 م، محتجا على ملكية البنك وإدارته وتركيبة المجموعة المالكة، كما أنشئت بالليكسنبورج الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية سنة 1978 م[4].
- وتبين الاحصائيات التالية ما وصلت إليه البنوك الاسلامية من نمو وتطور:[5]
  - بلغ عدد البنوك الاسلامية في عام 2009 أكثر من 270 مصرفاً اسلامياً في العالم؛
  - بلغ حجم الودائع المصرفية لدى البنوك الاسلامية اكثر من 200 مليار دولار؛
  - بلغ اجمالي حجم الاصول للبنوك الاسلامية مجتمعة أكثر من 265 مليار دولار؛
  - بلغ حجم الاستثمارات في المصارف المذكورة نحو 450 مليار دولار؛
  - بلغ معدل نمو الاستثمارات لدى البنوك الاسلامية نحو 23 % سنوياً؛
  - بلغ حجم التمويل الاسلامي أكثر من 750 مليار دولار؛
  - بلغ عدد النوافذ الاسلامية للبنوك التجارية التقليدية نحو 300 نافذة؛

- وفي منطقة الخليج العربي وحدها تتولى البنوك الاسلامية ادارة مدخرات بقيمة 60 مليار دولار.

- ويعود نمو وانتشار البنوك الاسلامية إلى جملة من العوامل وفي مقدمتها:[6]
  - عدم الرضا عن أداء ونتائج القطاع النقدي والمالي في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكذلك خيبة الأمل مع المقاربة غير الاخلاقية لمسألة التمويل التقليدي.
  - ظهور الحركة المالية الاسلامية كجزء من نهوض الشعوب الاسلامية.
  - المقاربة الاسلامية للنقود، الصيرفة والتمويل والتي تختلف عن المقاربة التقليدية. فالتمويل الاسلامي يخلق ترابطاً مع الاقتصاد الحقيقي (الانتاجي) الذي يولد قيمة مضافة، ولا يسمح بخلق مخاطر جديدة من أجل الحصول على الربح.

04- وظائف البنوك التجارية الاسلامية:

يمكن اجمالي الوظائف الأساسية للبنوك الاسلامية فيما يلي:[7]

- تعمل البنوك التجارية التقليدية كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات من الأفراد والهيئات المختلفة ليعاد استخدامها في تمويل العمليات والمشاريع المختلفة، وتحقيق ربح يتمثل في الفرق بين سعر الفائدة المدينة التي تدفعها على الودائع والمدخرات، والفائدة الدائنة التي تحصل عليها لقاء القروض والسلف التي تمنحها، فالبنوك تمثل في هذه الحالة وسيط بين المدخرين والمستثمرين، بينما تعتبر وظيفة التمويل أحد الخدمات المهمة التي تقدمها البنوك التجارية الإسلامية لعملائها رغم تطوير البنوك التجارية بنوعها للوظائف التي تؤديها حيث أصبحت تؤدي خدمات أخرى لا تقل أهميتها عن وظيفة التمويل.
- إن وظيفة البنك الإسلامي تتعدى كونها بنك تجاري يقوم بعملية الائتمان (الاستثمار) وتقديم الخدمات البنكية إلى كونه بنك تنموي يشبه إلى حد كبير البنوك التنموية المتخصصة طالما يعمل على استثمار كافة أمواله في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة.
- يعتبر البنك الإسلامي بنكاً اجتماعياً يقوم بدور كبير في خدمة المجتمع والبيئة المحيطة به من خلال الإشراف على صندوق الزكاة وتقديم القروض بدون فوائد والخدمات الاجتماعية والاستثمارية منها وإن كانت في حدود ضيقة. والمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية ذات مفهوم شامل ومتوازن، وتعتمد على ضرورة التنظيم المتكامل على مستوى المجتمع كله.

04- خصائص البنوك الاسلامية: رغم أن البنوك الاسلامية تتشابه مع البنوك التقليدية في العديد من الميزات إلا أن هناك مجموعة من المميزات خاصة بها نذكر منها:[8]

✓ التزام البنوك الاسلامية بأحكام الشريعة الاسلامية في أعمالها على عكس الحال في البنوك التقليدية، فالأولى مؤسسة استثمارية ذات رسالة تنموية وانسانية واجتماعية تهدف الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد في حين ان الثانية مؤسسة مالية تتعامل بالدين والائتمان(أي الاستدانة)؛

✓ اختلاف وظائف البنوك الاسلامية من حيث تحريم الربا واعتبار النقود وسيلة للتبادل والحفاظ عن القيمة وللوفاء بالالتزامات، وأنها ليست سلعة وليس لها قيمة حسب الزمن إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية؛

✓ إن عمل البنوك الأساسي هو الوساطة المالية، فمن يرغب في وسيط مالي بعيداً عن الفائدة الربوية يمكن للبنك الإسلامي تمويله، بالسلع على أساس البيع المؤجل، أو المرابحة والسلم .. ومن يريد المنافع من الأشياء والخدمات من الأشخاص (ولا

يملك أو لا يرغب في اقتناء الأصول) تكون الوساطة المالية معه بعقد الإجارة أو الاستصناع .. الخ. ومن يريد الاستثمار فهناك المشاركة والمضاربة والوكالة بالاستثمار[9]؛

✓ كذلك النموذج الاسلامي لا يسمح بالاستثمار أو تمويل ذلك النوع من الادوات المالية التي أثرت سلباً على البنوك التقليدية وكانت سبباً في ظهور الازمة المالية العالمية في عام 2008 وهذه الادوات يسميها البعض الاصول الفاسدة والمشتقات المالية والادوات المالية التقليدية؛

✓ ان العلاقة بين البنوك الاسلامية وأصحاب الودائع ليست قائمة على أساس دائن ومدين (كما هو الحال في البنوك التقليدية) بل علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء.

- ثانيا: صور المعاملات المالية الاسلامية

01- أبرز المعاملات المالية المعتمدة في البنوك الإسلامية: يمكن تلخيص فيما يلي أهم المعاملات المالية الاسلامية:[10]

❖ تحويل النقود مقابل مبلغ يسير (قليل) من المال، لأن هذا المبلغ الذي يأخذه البنك الإسلامي نظير التحويل يكون أجرة مشروعة؛

❖ إصدار شيكات السفر إذ المسافر الذي يتنقل بين الدول يحتاج إلى نقد يسهل تداوله في البلاد التي يسافر إليها، فيشتري المسافر مقدارا من ذلك النقد لا يقبضه نقدا وإنما يأخذه في صورة صك له قوة النقد، يصرفه في أي مكان بالمبلغ نفسه الذي عليه، أو بقيمته من عملة أخرى، لأن ذلك أيسر تداولا وأسلم من حمل النقود نفسها؛

❖ بيع أسهم الشركات نظير أجرة يسيرة يتقاضاها من الشركة باعتباره وكيلا لها في عملية البيع؛

❖ تسهيل التعامل مع الدول الأخرى، إذ يوفر على المتعاملين كثيرا من العناء والمشقات، لأنه ينوب عنهم في الدفع للثمن والاستلام لوثائق شحن البضاعة.

02- طرق التمويل في البنوك الإسلامية:

إن طرق وصيغ التمويل في البنوك الإسلامية عديدة، سيتم إبراز أهمها فيما يلي:

أ- القراض (المضاربة):

- تعريفها: المضاربة في اللغة: مفاعلة من الضرب في الأرض، وهو السير فيها، وضارب له اتجر في ماله. وفي اصطلاح الفقهاء: هي عقد يعطي بموجبه إنسان شيئا من ماله لإنسان آخر ليتجر فيه على أن يكون تقسيم الربح بينهما على نسبة يتفقان عليها في العقد. هذا ملخص ما عرَّف به الفقهاء المضاربة، وإن تعددت ألفاظهم فيه، إلا أن معناها لم يخرج عن ذلك. وتسمية هذا العقد بالمضاربة، هو اصطلاح أهل العراق، وهو ما اختاره الحنفية والحنبلية، ويسميه أهل الحجاز قراضاً، وهو ما اختاره المالكية والشافعية، والمعاصرون من الفقهاء يستعملون الاثنين معاً[11].
- كيفية توظيفه في البنوك الإسلامية: وتكون على النحو الآتي:[12]
- الصورة الأولى: قيام البنك الإسلامي بتمويل مشروع ما وقيام طرف آخر بالعمل في هذا المشروع.
- الصورة الثانية: أن يكون التمويل من طرف أخر والعمل من قبل البنك الإسلامي.

ب- الشركة (المشاركة):

- تعريفها: تقوم البنوك الاسلامية باستثمار أموالها عن طريق المشاركة بها وهي في سبيل ذلك تقوم باستخدامها واستثمارها بأساليب مختلفة ومتعددة ومن أبرزها:[13]

أ-المشاركة الثابتة: هي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة البنك الاسلامي في تمويل جزء من رأس مال معين مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع ومن ثم في ادارته وتسييره والإشراف علية وشريكا في كل ما يرزق الله به بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

ب- المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك: هي نوع من المشاركة، يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك الاسلامي في ملكية المشروع اما دفعة واحدة، أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها، وطبيعة العملية. ويميل الى هذا النوع كثير من طالبي التمويل ممن لا يرغبون في استمرار مشاركة البنك لهم واطلاق لفظ المشاركة المتناقصة يشير الى تبني وجهة نظر البنك الذي يمول بحيث ان مشاركته تتناقص كلما استرد جزء من تمويله وان البعض يطلق على نفس النوع المشاركة المنتهية بالتمليك وهنا يكون اطلاق الاسم من وجهة نظر طالب التمويل أو الشريك لأنه يمتلك المشروع في نهاية الأمر بعد أن يتمكن من رد التمويل الى البنك.

- بعض أنواع الشركات في الفقه الإسلامي:[14]

1) شركة الإباحة: وهي عبارة عن اشتراك العامة في حق تملك الأشياء المباحة التي ليست في الأصل ملكاً لأحد الحق في أخذها أو إحرازها كالماء والمعادن. والمقصود بالعامة جميع الناس وأما حق التملك فهو حق القدرة على التصرف. وهذه الشركة تضم الاشياء العامة التي يشترك فيها جميع الناس، وأباح لهم الشارع استعمالها أو استهلاكها، وهي:

- الماء: يشمل ماء البحر وماء الأودية العظيمة وماء الأودية الخاصة وماء العيون والآبار.
- الكلأ: وهو الحشيش أو العشب الذي ينبت في أرض غير مملوكة.
- النار: ويراد بها الحطب (الوقود).

2) شركة الأملاك: وهي اشتراك شخصين أو أكثر في ملك عين معينة ذات قيمة مالية فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف بنصيب الآخر إلا بإذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي وتقسم إلى:

- شركة الإرث: هي اجتماع الورثة في ملك عين عن طريق الميراث.
- شركة الغنيمة: هي اجتماع الجيش في ملك الغنيمة.
- شركة المبتاعين: هي أن يجتمع أثنان أو أكثر في ملك الغنيمة.

3) شركة العقد: هي عبارة عن عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال والأرباح الناتجة عن استثماره وتقسم الشركة إلى:[15]

- شركة العنان: وهي أحد أنواع شركات العقود التي يتم الاتفاق فيها بين الأطراف المتشاركة على عدم تصرف أي شريك إلا بإذن صاحبه. وتعتبر من أنسب الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية مثل المشاركة الدائمة والمشاركة المنتهية بالتمليك.
- شركة المفاوضة: وهي عبارة عن اتفاق بين أثنين أو أكثر على المشاركة بمال يصح الإشتراك عليه، على أن يتساويا في رأس المال، الربح، التصرف والدين.
- شركة الأبدان: هي أن يشترك صانعان اتفقا في الصنعة أو اختلفا على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب بينهما. وتسمى شركة التقبل أيضاً لأن كل واحد من الشركاء ينوب عن صاحبه في تقبل الأعمال التي ستسند إليهم.
- شركة الوجوه: إطلاق أسم الوجوه على هذه الشركة مأخوذ من الجاه أو الوجه، لأن القائمين بها يتاجرون من وجاهة عند الآخرين، معتمدين على ثقتهم بهم دون أن يكون لهم رصيد من مال.

3- المرابحة: يقول أحد الفقهاء المرابحة: "بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح"، يمكن أن تتم المرابحة بإحدى صورتين عرفهما الفقه قديماً وهما:[16]

- ✓ الصور الأولي: ويمكن أن يطلق عليها الصورة العامة أو الأصلية وهي أن يشتري شخص ما سلعة بثمن ثم يبيعها لآخر بالثمن الأول وزيادة ربح، فهو هنا يشتري لنفسه طلب مسبق ثم يعرضها للبيع مرابحة.
- ✓ الصورة الثانية: وهي ما يطلق عليها حديثاً اصطلاح بيع المرابحة للآمر بالشراء، فهي أن يتقدم شخص إلى آخر ويقول له اشتر سلعة معينة موجودة أو يحدد أوصافها وسوف اشتريها منك بالثمن الذي تشتريها به وأزيدك مبلغاً معيناً أو نسبة من الثمن الأول كربح، وهذه الصورة وإن كانت تسميتها بالبيع مرابحة للأمر بالشراء من إطلاق الفقهاء المعاصرين إلا أن كيفيتها وردت لدى الفقهاء القدامى.

04- البيع بالسلم:

يكون من خلال عقد بين البائع (مالك المؤسسة) والمشتري (البنك) حيث يتعهد البائع بتوريد بعض السلع للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل حصوله على مبلغ معين في الوقت الحالي، ظهر هذا الأسلوب من المعاملات أساسا لتغطية تكاليف مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مواردها المالية الذاتية قليلة نوعا ما[17].

05- الاستصناع: عقد ورد على العمل والعين في الذمة. توظيفه في البنوك الإسلامية يكون على النحو الآتي:[18]

. الصورة الأولى: طلب البنك الإسلامي من صانع إقامة مشروع معين كعمارة مع تمويله وفق مواصفات يضعها البنك، ثم عند تسلمها يبيعها أو يؤجرها إجارة تنتهي بالتمليك، ويحصل على ربح منها.

. الصورة الثانية: يكون الاستصناع ممولا من قبل البنك الإسلامي وتقوم به مصانع تعود ملكيتها للبنك أو لشركات تابعة له .

06 -الإجارة: (Leasing) عُرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أمَّا البنوك الإسلاميَّة فتطبِّقه أحيانًا باسم الإيجار أوالتأجير، وهو لا يختلف كثيرًا عن التأجير التمويلي الذي تطبِّقه البنوك الأخرى[19].

- ثالثا: البنوك الاسلامية والتصدي للأزمات المالية (أزمة 2008 كمثال)

لقد أكدت العديد من الدراسات والتقارير بأن تأثر البنوك الإسلامية لم يكن بنفس قدر تأثر البنوك التقليدية حيال الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة ولا بالدين على خلاف البنوك الأخرى، فهي تتاجر بما تملك فعلا من الأصول المادية وهذا جنبها التأثر السلبي المباشر بالأزمة المالية. إلا أن التأثير السلبي للأزمة المالية على النشاط الاقتصادي العالمي وعلى مؤسسات السلع والخدمات المختلفة أثر بطريقة غير مباشرة على البنوك الإسلامية حيث أنها لا تستطيع أن تكون معزولة عن العالم. كما أن السبب الرئيسي لنجاة البنوك الإسلامية هو طبيعة نشاطاتها واعتمادها على الشريعة الإسلامية. لأن الشريعة الإسلامية تمنع إقراض أموال وهمية، بمعنى أن البنوك الإسلامية لا تعطي إلا ما تملكه فعلا من الأموال المادية[20].

كما أن " McNamara " مؤسس " Yasaar Media " يشارك نفس وجهة النظر، حيث يرى هو الأخر أن الشريعة الإسلامية هي من تمنع البنوك الإسلامية من المجازفة والإفراط في أنشطة المضاربة المالية، ولأن كل معاملتها يجب أن تكون مدعومة بالأصول المادية، هذا ما يعطي البنوك الإسلامية درعا واقيا يحميها من المخاطر المباشرة للازمات المالية. ولكنه يرى أن البنوك الإسلامية ليست بمنأى عن الآثار التي تخلفها الأزمات المالية بشكل عام والأزمة المالية المعاصرة بشكل خاص، حيث أنها تمثل جزء من الاقتصاد العالمي ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية، وتأثر هذه المؤسسات يؤدي حتما إلى تأثر البنوك الإسلامية نفسها. من جهتهم أكد خبراء اقتصاديون من الشرق الأوسط أن أحكام الشريعة الإسلامية تساعد البنوك

الإسلامية على تخفيف آثار الأزمات المالية، غير أن الجزء الأكبر من البنوك في العالم تعتبر بنوك تقليدية، وهذا ما سيؤثر على الاقتصاد العالمي سواء سلبا أو إيجابا، وبالتالي التأثير على البنوك الإسلامية باعتبارها مرتبطة بالاقتصاد العالمي[21].

ولما كانت البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الأمن والإستقرار وتقليل المخاطر من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم ،الأخلاق، الأمانة، المصداقية، الشفافية، التيسير، التعاون، التكامل والتضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خال من الربا، الكذب، المقامرة، التدليس، الإحتكار، الإستغلال، الجشع، الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقو م على منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري، فحرم بيع ما لا يملك الإنسان، وحرم تداو ل الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، وحرم وسائل النصب والاحتيال التي تبيحه الرأسمالية بدعوى حرية الملكية والأستفادة من خبرات الأفراد، المؤسسات والشركات الخاصة في العمل والإدارة للموارد العامة كالبترول، المعادن، الطاقة والكهرباء المستعملة في الوقود وجعل الدولة تتولاها وفق الأحكام الشرعية. وهكذا فقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي معظم الاضطراب الاقتصادية التي تسبب في شقاء الإنسان، فهو نظام فرضه رب العالمين الذي يعلم ما يصلح لمخلوقاته. إن النظام الاقتصادي الإسلامي وضع لبنة لوجود الإنسان متمثلة في الأرض التي دعانا الخالق عز وجل لإحيائها، وبين مدى خطورة أن يتحكم البعض بأقوات الآخرين ونشر الفساد الاقتصادي بينهم من خلال الربا والمضاربات الوهمية وغيرها. وأخيرا فقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي موضوع المشتقات المالية كونها إحدى المسببات الرئيسية للأزمة الراهنة[22].

- رابعا: الدراسة الميدانية

- مجتمع الدراسة: سيتم الاعتماد على عينة يمكن من خلال أجوبتها على الأسئلة المطروحة الحكم على الفرضيات الموضوعة سلفا، فقد تم التركيز على مسيري مؤسسات اقتصادية من مدينتي عنابة والطارف وذلك بأسلوب العينة العشوائية البسيطة.
- بناء الاستمارة: بناء الاستمارة كان بهدف التمكن من التعرف على أراء أفراد الشرائح المستهدفة، وقد تم بناءها وفق شكلين:

- إستبيان عادي: محمول على ورق عادي باللغة العربية؛
- استبيان الكتروني: تم كتابة أسئلة الاستبيان العادي الكترونيا ثم إرسال الاستبيان الإلكتروني إلى العناوين الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات المستهدفة.

الجدول رقم (1): يبين توزيع استمارات الاستبيان على الشريحتين المستهدفتين ومدى التجاوب معها

الشريحة المستجوبة	طبيعة الاستمارة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المعادة بعد الإجابة عليها	الاستمارات المقصاة	الاستمارات المستوفاة لجميع الشروط
مسير من مدينة عنابة	ورقية	19	17	02	25
	الكترونية	11	08	03	
مسير من مدينة الطارف	ورقية	28	21	07	28
	الكترونية	13	07	03	

المصدر: من إعداد الباحثة

تحليل وحوصلة نتائج الاستمارة: تم الاعتماد على spss مع تحديد الفئة التي ينتمي إليها المتوسط الحسابي من مقياس ليكارت الموضح أدناه.

الجدول رقم (2): مقياس ليكارت الخماسي

الرأي	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، (2007): مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جدة، السعودية، ص 540.

س1: لماذا يتم التوجه إلى المعاملات المالية الاسلامية؟

الجدول رقم (3): أسباب التوجه إلى المعاملات المالية الاسلامية

المؤشرات الاحصائية اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
تسعى البنوك الاسلامية إلى تحقيق عائد اجتماعي بالإضافة للعائد الاقتصادي	2.54	0.78	معارض
تقوم البنوك الاسلامية بالاستثمار الحقيقي بالإضافة للاستثمار المالي	3.21	0.23	محايد
يتم التوجه للتعامل مع البنوك الاسلامية فقط لكونها تقدم قروض بدون فائدة	1.20	0.17	معارض بشدة
تهدف البنوك الاسلامية لدعم المشروعات التنموية في الدول الاسلامية	2.32	0.23	معارض
يتم التعامل مع البنوك الاسلامية لارتفاع حجم اصولها	1.25	0.92	معارض بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

من الجدول السابق يتضح أن رأي العينة فيما يتعلق بالتوجه للتعامل مع البنوك الاسلامية فقط لكونها تقدم قروض بدون فائدة هو المعارضة بشدة و بانحراف قليل جدا فيما يتعلق بالقروض بدون فائدة وهذا يدل على أن هناك توافق بين أفراد العينة، ومعارضة الرأي القائل بأن البنوك الاسلامية تسعى إلى تحقيق عائد اجتماعي بالإضافة للعائد الاقتصادي وهي تدعم المشروعات التنموية في الدول الاسلامية وبل قالوا أنها فتحت على أقل شبابيك في دول غير عربية وكذلك تستثمر الأموال المحلية في البورصات العالمية وفيما يخص قيام البنوك الاسلامية بالاستثمار الحقيقي بالإضافة للاستثمار المالي فهو محايد وذلك نتيجة تغير الظروف الاقتصادية تقوم هذه البنوك باتخاذ قرارها الاستثماري.

س2: لماذا يعود نمو وانتشار البنوك الاسلامية؟

الجدول رقم (4): محفزات نمو وانتشار البنوك الاسلامية

المؤشرات الاحصائية اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
البنوك التجارية التقليدية تؤثر بشكل سلبي على معظم من يقترضون منها	2.69	0.86	محايد
البنوك الاسلامية تسعى لتمويل الاستثمارات الحقيقية	1.67	0.15	معارض بشدة
البنوك الاسلامية نظريا نسبة تعاملها بالمرابحة المتعلقة بالاستهلاك تمثل نسبة ضئيلة جدا	4.25	0.12	موافق بشدة
البنوك الاسلامية ليست فقط وسيط بين المدخرين والمستثمرون	1.47	0.63	معارض بشدة
البنوك الاسلامية لا تعتبر النقود سلعة وأن ليس لها قيمة حسب الزمن	2.39	0.28	معارض

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

من الجدول أعلاه يتضح أن رأي العينة يدل على الموافقة بشدة على أنه من المفروض أن البنوك الاسلامية نسبة تعاملها بالمرابحة المتعلقة بالاستهلاك تمثل نسبة ضئيلة جدا، ومعارضة كون البنوك الاسلامية لا تعتبر النقود سلعة وأن ليس لها قيمة حسب الزمن بالإضافة للمعارضة بشدة للعبارة القائلة بأن البنوك الاسلامية تسعى لتمويل الاستثمارات الحقيقية وهي ليست

فقط وسيط بين المدخرين والمستثمرون مما يجعلها قريبة من البنوك التجارية التقليدية التي تؤثر بشكل سلبي على معظم من يقترضون منها.

س3: ما الذي يساعد على التصدي للأزمات؟

الجدول رقم (5): العوامل المساعدة على التصدي للازمات

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف لمعياري	الاتجاه العام للعينة
إن عدم التعامل بالمشتقات المالية يقلل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية	4.36	0.19	موافق بشدة
علاقة المشاركة بين البنك والمستثمر الاقتصادي يزيد من التدقيق في اختيار المشاريع المنجزة	3.69	0.14	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

يلاحظ أنه تم الموافقة على أن علاقة المشاركة بين البنك والمستثمر الاقتصادي يزيد من التدقيق في اختيار المشاريع المنجزة ودعم ذلك الموافقة بشدة على أن عدم التعامل بالمشتقات المالية يقلل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية مع ملاحظة أن الانحراف المعياري صعير لكلهما فهو أقل من 0.20 أي أنه يوجد ثبات في الرأي بين معظم أفراد العينة.

س4: كيف يمكن للمعاملات المالية الاسلامية أن تحقق التنمية؟

الجدول رقم (6): مدى تمكن المعاملات المالية الاسلامية من تحقيق التنمية

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
توفير الخدمات من تحويل النقود وإصدار شيكات السفر يساعد المستثمرون الاقتصاديون	4.32	0.24	موافق بشدة
الاعتماد على المضاربة مع الشباب خاصة الذين لا يملكون المال وذلك بأخذ نسبة من ربح المشروع أو تحمل كل الخسارة المالية يساعد على انشاء المشاريع التنموية	4.23	0.30	موافق بشدة
الاعتماد على المشاركة مع من له فكرة مشروع وكذلك جزء من المال المخصص لانجاز المشروع الذي يتشاركا في رأسماله وتسييره	4.27	0.29	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

حسب رأي العينة ككل والمجسد في الجدول السابق، فإنه تمت الموافقة بشدة على أن توفير الخدمات من تحويل النقود وإصدار شيكات السفر يساعد المستثمرون الاقتصاديون وكذلك الاعتماد على المضاربة مع الشباب خاصة الذين لا يملكون المال وذلك بأخذ نسبة من ربح المشروع أو تحمل كل الخسارة المالية يساعد على انشاء المشاريع التنموية وأيضا الاعتماد على المشاركة مع من له فكرة مشروع وكذلك جزء من المال المخصص لانجاز المشروع الذي يتشاركا في رأسماله وتسييره، وكلهم بانحرافات صغير نوعا ما، وهذه هي المبادئ التي من المفروض أن تقوم بها المؤسسات وهي مثاليا فحسب العينة لو تحقق لتحقق الرخاء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي.

س5: كيف يتم التصدي للأزمات المالية وذلك بالاعتماد على المعاملات المالية الاسلامية؟

الجدول رقم (7): كيفية التصدي للأزمات المالية وذلك بالاعتماد على المعاملات المالية الاسلامية

المؤشرات الاحصائية / اسئلة الاستمارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
عدم اقراض الأموال الوهمية يقلل من الفرق بين حجم الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي	3.21	0.63	محايد
البنوك الاسلامية تعتد بالأساس على المضاربة المالية	2.68	0.23	محايد
البنوك الاسلامية لا تستثمر في المشاريع ذات احتمال تحقيق عوائد كبيرة والتي يصاحبها غالبا مخاطر عالية	3.69	0.14	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على نتائج SPSS

التحليل:

تمت الموافقة على أن البنوك الاسلامية لا تستثمر في المشاريع ذات احتمال تحقيق عوائد كبيرة والتي يصاحبها غالبا مخاطر عالية وكان رأي العينة بالحياد في كل من عدم اقراض الأموال الوهمية يقلل من الفرق بين حجم الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي وكذلك البنوك الاسلامية تعتد بالأساس على المضاربة المالية. مع ملاحظة أنه من المفروض أن البنوك الاسلامية تعتمد بالأساس على الاستثمار الحقيقي وليس المضاربة المالية.

الخاتمة:

من خلال البحث الذي قمنا به، والذي تعرضنا من خلاله إلى دراسة طبيعة عمل البنوك الاسلامية (الخصائص و الوظائف) والأليات المستخدمة للاستثمار فيها وبيان دور تلك البنوك بوصفها احدى الصيغ الحديثة للاستثمار. وكذلك اهمية التوجه للمعاملات المالية الاسلامية لمواجهة الأزمات الاقتصادية منها والمالية، وقد توصنا من خلال هذه الدراسة إلى:

- النتائج:

- ✓ إن البنوك الاسلامية في معاملاتها الواقعية مثل البنوك التقليدية والفرق بينهما هو في الاسم على الاقل حاليا، فيتم التوجه للتعامل معها فقط اذا قدمت تسهيلا أكبر من البنوك التقليدية فقط ليس لأنها اسلامية.
- ✓ يعود نمو وانتشار البنوك الاسلامية لتفادي سلبيات البنوك التقليدية حيث هي نظريا تسعى لتمويل الاستثمارات الحقيقية وهي لا تعتبر النقود سلعة وأن ليس لها قيمة حسب الزمن نظريا رغم عدم تبين كيفية الحسابات المعتمد عليها.
- ✓ من بين أهم العوامل التي تساعد على مواجهة الأزمات المالية العودة الى تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية بحيث يتم الاعتماد على مبدأ المشاركة في حالة الربح وكذلك الخسارة والرفض النهائي للتعامل بالمشتقات المالية.
- ✓ المعاملات المالية الاسلامية يمكن أن تحقق التنمية بتوفير الخدمات من تحويل النقود وإصدار شيكات السفر والتعامل مع حاملي المشاريع كل حسب قدرته المالية والسعي للوصول لمبدأ رابح رابح.
- ✓ يتم التصدي للأزمات المالية وذلك بالاعتماد على المعاملات المالية الاسلامية بحيث لا تستثمر في المشاريع ذات احتمال تحقيق عوائد كبيرة والتي يصاحبها غالبا مخاطر عالية.

- التوصيات:

- ✓ يجب الاعتماد بشكل حقيقي على مبادئ الشريعة الاسلامية وذلك بشكل علمي أكبر والقيام بأبحاث للقيام الى الطرق التطبيقية لهذه المبادئ.
- ✓ انجاز أبحاث في تحديد طرق الحساب حسب الرياضيات المالية الاسلامية.

- أفاق الدراسة:
- التحديد العلمي لكلمة الربا وذلك للنقود الورقية و ليس الذهبية.
- تأثير القيمة الزمنية للنقود على نشاط البنوك الاسلامي.

الهوامش:

[1] شعاعبة لخضر، (2007): الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، رقم 05، جامعة ورقلة، ص 167.

[2] اسراء مهدي حميد، (2010):الوساطة المالية في المصارف الاسلامية، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد2، ص 369.

[3] شعاعبة لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[4] ناصر سلمان، (2009): البنوك الإسلامية(تعريفها، نشأتها، مواصفاتها وصيغها التمويلية...)، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، 06-07 افريل، جامعة الامير عبد القادر، ص 03.

[5] مدحت كاظم القريشي، (2012):المصارف الاسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، مقالة نشرت على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، الموقع: http://iraqieconomists.net، بتاريخ: 22 ديسمبر، ص 05.

[6] نفس المرجع، ص 06

[7] محمد إبراهيم مقداد، سالم عبد الله حلس، (2005): دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر- العدد الأول، جانفي، ص 08.

[8] مدحت كاظم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[9] عبد الستار أبو غدة، (2006): المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها، وتطويرها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سورية . دمشق : 13-14 مارس، ص 03.

[10] ناصر سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[11] أحمد الحجي الكردي، (2018): القراض او المضاربة المشتركة، مقال منشور على الموقع: www.site.islam.gov.kw/eftaa/ControlPane. تاريخ الاطلاع: 20 مارس.

[12] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[13] اسراء مهدي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 376.

[14] سيف هشام صباح الفخري، (2009): صيغ التمويل الاسلامي، مقالة منشورة بجامعة سعد دحلب الموقع: www.saaid.net/book، البليدة، ص 09.

[15] نفس المرجع، ص 10.

[16] محمد عبد الحليم عمر، (1407 هجري): التفاصيل العملية لعقد المرابحة في النظام المصرفي الإسلامي، ندوة عن: «خطة (استراتيجية) الاستثمار في البنوك الإسلامية: الجوانب التطبيقية، والقضايا والمشكلات» بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب/ البنك الإسلامي للتنمية. عمان 22 شوال . 25 شوال، ص 4.

[17] حسن عبد المطلب الأسرج (2018): " صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة ". على الخط، متاح على: < http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath.htm >، (15مارس)، ص 1.

[18] سلمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[19] سليمان ناصر، (2006): علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، مجسدة في كتاب بنفس العنوان، الطبعة الأولى، الجزائر: مطبعة دار هومه، ص 109.

[20] زكرياء شعباني، (2015): البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية - الأزمة المالية العالمية 2008 كمثال، مجلة اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد02، جوان، ص 40.

[21] نفس المرجع، ص 41.

[22] حسني علي خريوش، (2010): دور المصارف الأسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الكويت، 15-16 ديسمبر، جامعة الكويت، ص 12.